

الشركات الخليجية تكافح من أجل ضمان تمويل مشاريعها تراجع الإنفاق الحكومي الخليجي إلى 20٪ خلال عامين

محمود عيسى



دول الخليج تكافح للحصول على تمويل لتعزيز النمو والتوسع في مشاريعها

قالت صحيفة غلف بيزنس: ان الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي تتكافح من اجل الحصول على تمويل لتعزيز النمو والتوسع في مشاريعها في ظل استمرار انخفاض اسعار النفط، وان الاقراض المصرفي جنباً الى جنب مع اجمالي عرض الاموال قد شهدا تباطؤاً تدريجياً على مدى العامين الماضيين، كما بدأ بالانكماش في بعض البلدان. ونقلت الصحيفة عن تقرير صادر عن مؤسسة ICAEW المتخصصة بالتدقيق ومراجعة الحسابات توقعات بان تبقى اسعار خام برنت في المتوسط 44 دولاراً للبرميل في عام 2016 في اتجاه بلوغ 50 دولاراً في عام 2017. ومع ذلك فإن هذا المستوى مازال دون اسعار التعادل بالنسبة للميزانيات الحكومية، ما يجعل معظم حكومات المنطقة تعاني من العجز.

خام برنت في طريقه نحو 50 دولاراً في عام 2017



وتوقع التقرير ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط نمواً بنسبة 2,4٪ خلال 2016 مقارنة مع 2,8٪ العام المقبل، مقارنة مع 2,8٪ في عام 2015. مشيراً الى ان اسعار النفط المنخفضة أدت الى ضغط على الأوضاع المالية لدول المنطقة من خلال 3 قنوات محددة على النحو التالي:

- ان تراجع إيرادات النفط يعني تقليص التمويل الحكومي الموجه نحو دعم الاستثمارات والتنمية، حيث اشارت تقارير الى تراجع الانفاق الحكومي بما يتراوح بين 15-20٪ في كل من الكويت والسعودية وعمان والبحرين خلال الفترة 2016.

الفترة بين 2014 و 2016، مع توقع المزيد من الضغوط على المصروفات الحكومية في السنوات المقبلة. - ان تقلص الإيرادات الحكومية يعني أيضاً انخفاض حصة الودائع الحكومية في النظم المصرفية المحلية لدول المنطقة، وبالتالي نقصاً في النقد المتاح للاقراض للاسواق والشركات على حد سواء. - الضرر الذي أحدثته انخفاض اسعار النفط على المبيعات العامة والتصنيفات الائتمانية يعني ان استمرار الضغوط على الانفاق امر حيوي. وقالت المجلة ان ارسدة الديون الحكومية ما زالت منخفضة وفقاً للمعايير الدولية، وفي ضوء العجز الذي تصل نسبته الى اكثر من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فان هذه الديون آخذة في الازدياد بشكل حاد، ما دفع وكالات التصنيف العالمية لتخفيض تصنيف عالمية سعودية وعمان والبحرين في النصف الاول من عام 2016.

على هذا التحدي منها على سبيل المثال ان تسالول الحكومات - عندما تعمد الى ترشيد المصروفات العامة - اعطاء الاولوية للمجالات التي تعزز النمو، وتحسين المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية، وفي بعض الحالات تعزيز المنافسة ضمن القطاع المصري. وجاء في التقرير انه اذا ما نجحت حكومات المنطقة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فإن ذلك سينعكس في صورة فوائد متعددة منها الحصول على السيولة الأجنبية، ونقل التكنولوجيا ودعم معدلات ربط اسعار الصرف.

وقال المدير الاقليمي لشركة ICAEW في الشرق الاوسط وافريقيا وجنوب آسيا مايكل أرمسترونغ «ان اجتذاب الاستثمارات الاجنبية لن يوفر مصدراً اضافياً للتمويل فحسب، بل انه سيخلق مناخاً للمنافسة السليمة التي يجب ان تفيد في نهاية المطاف كلا من القطاع المالي والاقتصاد ككل». و اضاف ارمسترونغ «ان البنوك وجهات التمويل الاخرى قد تجد ربحيتها في ظل الضغوط التي قد تصدر عن اي جهة لتعزيز المنافسة في قطاعاتها، وتطور مجالات القطاع المالي الاخرى، وفي حين شهد مناخ اقامة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً في السنوات الاخيرة، الا ان القيود على الملكية الاجنبية، وضعف حماية الاستثمار وقوانين الإفلاس التي تتخذ السمة العقابية، ما زالت كلها تشكل تحديات امام اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة».

تقرير الشال

التأمين الصحي للمتقاعدين لا يلبى احتياجاتهم الكويت الأعلى عالمياً في كلفة الخدمات الصحية

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى وجود تعارض جوهري بين إمكانيات تحقيق أهداف معقولة لأي توجه تنموي وقرارات وتوجهات الإدارة العامة الحالية، فنتائج أعمال الحكومة الحالية تجعل من الصعب جداً على من يتولى بعدها تحقيق أي إصلاح، وسيضيع جهد ووقت كبيرين لمجرد علاج ما دمته والعودة إلى نقطة الصفر.

آخر الأمثلة هو التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين، بعد أن اتخذ قرار ضمن قرارات أو قوانين شراء الود السياسي، حيث تعتبر كلفة الخدمات الصحية العامة في الكويت الأعلى في العالم، ومجانية في الوقت نفسه.

ومن حيث المبدأ، في دولة فيها الخدمات الصحية لجميع صفوفها مجانية، لا معنى كبيراً للتأمين الصحي، وإن كان هناك يقين بأن الخدمة الصحية رديئة، فالإصلاح لهذه الخدمة هو الأولوية الأولى، وليس الهروب إلى البديل كما فعلت الحكومات المتعاقبة بإنشاء هيئات رديئة لوزارات الدولة. وإن كانت هناك حاجة حقيقية لأن يخص المتقاعدين بخدمة صحية مختلفة، فتصميم الخدمة يفترض أن يضع قائمة بالأمراض التي يتعرض لها المتقاعدون، وتحمله.

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى وجود تعارض جوهري بين إمكانيات تحقيق أهداف معقولة لأي توجه تنموي وقرارات وتوجهات الإدارة العامة الحالية، فنتائج أعمال الحكومة الحالية تجعل من الصعب جداً على من يتولى بعدها تحقيق أي إصلاح، وسيضيع جهد ووقت كبيرين لمجرد علاج ما دمته والعودة إلى نقطة الصفر.

آخر الأمثلة هو التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين، بعد أن اتخذ قرار ضمن قرارات أو قوانين شراء الود السياسي، حيث تعتبر كلفة الخدمات الصحية العامة في الكويت الأعلى في العالم، ومجانية في الوقت نفسه.

ومن حيث المبدأ، في دولة فيها الخدمات الصحية لجميع صفوفها مجانية، لا معنى كبيراً للتأمين الصحي، وإن كان هناك يقين بأن الخدمة الصحية رديئة، فالإصلاح لهذه الخدمة هو الأولوية الأولى، وليس الهروب إلى البديل كما فعلت الحكومات المتعاقبة بإنشاء هيئات رديئة لوزارات الدولة. وإن كانت هناك حاجة حقيقية لأن يخص المتقاعدين بخدمة صحية مختلفة، فتصميم الخدمة يفترض أن يضع قائمة بالأمراض التي يتعرض لها المتقاعدون، وتحمله.

ملياراً دينار حجم سيولة السوق بـ 9 أشهر 54٪ تراجع سيولة البورصة في سبتمبر

الثاني، ثم إلى نحو 6,7 ملايين دينار في الربع الثالث. وأشار التقرير إلى ان الانخفاض في التركيز على شركات المضاربة في الشهور التسعة امتد إلى معدلات دوران أسهمها وإن ظلت عالية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف ويحدود 1,8٪ لغاية نهاية الربع الثالث من العام (10,8٪ على أساس سنوي)، وضعيف حتى لعية الـ 30 شركة الأعلى سيولة ويحدود 9,2٪ (12,2٪ على أساس سنوي)، بلغ للشركات الـ 12 نحو 98,1٪ (130,8٪ على أساس سنوي)، وبلغ لأعلى شركة نحو 696,6٪ ولثاني أعلى شركة 567,4٪ ولثالث أعلى شركة 215,8٪، وتظل رغم ارتفاعها الكبير لو حسيبت على أساس سنوي، أدنى بكثير من معدلات دوران هذه العينة من الشركات في عام 2015، وما قبل.

ذكر تقرير الشال ان حجم سيولة السوق خلال سبتمبر الماضي انخفضت بنحو 53,8٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لنفس الشهر من العام الماضي. وأضاف السوق خلال الشهر الفائت سيولة بنحو 96,4 مليون دينار، ليصل حجم سيولة السوق لما مضى من العام إلى نحو 1,9 مليار دينار، مقارنة بنحو 3,1 مليار دينار لسيولة الشهور التسعة الأولى من 2015، أي بانخفاض بحدود 38,2٪. وكان من الملاحظ أن سيولة السوق ضعيفة، ومتراجعة ما بين انخفاض وارتفاع منذ بداية العام، أعلاها في شهر مارس 2016، ببلوغها نحو 14,3 مليون دينار لمعدل التداول اليومي، وأدناها في شهر سبتمبر الفائت. ولكن، الحصيلة النهائية، انخفاضاً بحدود 13,3 مليون دينار في الربع الاول لمعدل قيمة التداول اليومي، وانخفضت إلى نحو 11,7 مليون دينار في الربع

ضمن تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» ل صندوق النقد «كامكو»: الكويت ستعود لتحقيق فائض بموازنتها في 2017

توقعات صندوق النقد الدولي		التحولات من قبل صندوق النقد الدولي		توقعات السوق	
2017	2016	2017	2016	2017	2016
2.2%	1.6%	-0.3%	-0.6%	2.5%	2.2%
1.1%	1.8%	-0.2%	0.1%	1.3%	1.7%
1.5%	1.7%	0.1%	0.1%	1.4%	1.6%
1.8%	1.6%	0.0%	-0.2%	1.8%	1.8%
4.6%	4.2%	0.0%	0.1%	4.6%	4.1%
3.4%	3.1%	0.0%	0.0%	3.4%	3.1%

22,9٪، على الرغم من بلوغ معدل نمو التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي 1,23 ضعف، وفقاً لتقدير اتنا، ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإنه من أجل أن نشهد انتعاشاً في النشاط التجاري العالمي فإنه يستلزم أن ترتفع معدلات النمو، وينتسب الاستثمار، وتتنخفض تكاليف التجارة، وتطبق الإصلاحات اللازمة. ولفت التقرير إلى انه من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2017، وإن كان ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0,1٪، مع توقع ارتفاع معدلات النمو بنسبة 3,2٪، لكل من عامي 2016 و 2017، في حين لم يطرأ تغيير على معدلات نمو المملكة العربية السعودية لعامي 2016 و 2017، كما انه من المتوقع أن

يتم تعديل المعدلات المرتفعة السابقة لنمو دول الخليج لتتنخفض عن التقديرات السابقة، وذلك نظراً للتعديل المالي المستمر المترتب على تراجع الإيرادات النفطية، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت قد ارتفع بمعدل 10 نقاط أساس للعام 2016، كما يتوقع أن تعود الكويت إلى تحقيق فائض في الموازنة المالية لعام 2017. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تحقق الكويت أعلى فائض في الحساب الجاري من حيث الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول الخليج لكل من عامي 2016 و 2017، تليها الإمارات العربية المتحدة. وأضاف التقرير ان المخاطر العالية المتعلقة بتباطؤ الطلب على السلع، وتراجع الأنشطة التجارية، واحتياج الصين

«صندوق النقد» أبقى توقعاته للنمو العالمي في 2016 و 2017 دون تغيير

نمو سلبي للنشاط التجاري العالمي في 2015 للمرة الأولى منذ 2009

22٪ تراجعاً بالنشاط التجاري لدول الخليج

نمو الاقتصاد العالمي سيظل ضعيفاً

قال تقرير الشال انه يكاد الإجماع يصبح قناعة كل المؤسسات المهتمة بتقدير نمو الاقتصاد العالمي، والإجماع هو على أن مرور الزمن ما بين كل تقرير لها وآخر يؤكد خفصاً جديداً في توقعات نمو الاقتصاد العالمي، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقرير الأخير الفائق والبنوك المركزية الرئيسية ومنظومة الدول الأكثر تقدماً أو الـ OECD، كلها تشير في هذا الاتجاه.

وفي تقرير آخر صادر عن منظمة الدول المتقدمة (OECD) في سبتمبر الفائت خفضت المنظمة توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2016 وفي عام 2017 إلى 2,9٪ و 3,1٪ على التوالي، بعد أن كانت تتوقع لهما 3٪ و 3,2٪ للعامين على التوالي. وفي التفاصيل، فقد خفض التقرير احتمالات النمو في 2016 لأكبر اقتصادات العالم، أي الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 0,4٪، فبعد أن كان يتوقع لها النمو في عام 2016 بنحو 1,8٪ في تقرير يونيو الفائت، بلغت توقعات تقرير سبتمبر نحو 1,4٪، رغم ثقة البنك الفيدرالي الأمريكي بأن الاقتصاد الأمريكي قوي بما يكفي لتقبل الزيادة لأسعار الفائدة في ديسمبر القادم.

وعلى الجانب الآخر في العالم، أي الاقتصادات الكبرى في آسيا، أشار التقرير إلى أن النمو المتوقع يظل ضعيفاً في اليابان بعد خفضه في 2016 بنحو 0,1٪ ليصبح 0,6٪، لكن توقعات نموه في 2017 ترتفع بنحو 0,3٪ لتصبح 0,7٪ بعد أن كانت 0,4٪. ولم يغير التقرير توقعاته لنمو الاقتصاد

التفاصيل الكاملة على موقع الانباء: www.alanba.com.kw



كم تنفق دول العالم لجذب السياحة؟

تنفق البلاد أموالاً طائلة لجذب السياحة، والتي تشمل حملات إعلانية ذات ميزانية ضخمة، والإنفاق على المشروعات التي تعزز السفر والسياحة مثل المتاحف والإعلانات وتغيير مناطق سياحية آمنة، ويشكل ذلك جزءاً كبيراً من ميزانية الحكومة. ووفق تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي، فمن المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق الحكومي على تسويق السياحة فقط إلى 413 مليار دولار هذا العام، مما يمثل زيادة بنسبة 10٪ عن 5 سنوات الماضية، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 29٪ على مدى العقد المقبل.

وتنفق جزر سيشل، وهي عبارة عن أرخبيل شمال شرق مدغشقر أكثر من 22٪ من ميزانيتها - باستثناء مصروفات الرعاية الصحية والاجتماعية- على إجمالي نفقات السفر والسياحة.

وذكر التقرير ان كل من جمهورية الدومينيكان وجامايكا تنفق جزءاً ضخماً من ميزانيتها على السياحة أيضاً بواقع 22٪ و 17٪ على التوالي، بينما تنفق الأردن وإسبانيا

وستغافورة أكثر من 10٪. ويعد إنفاق ملايين الدولارات على الحملات التسويقية أمراً ضرورياً بالنسبة للدول التي تمثل فيها عائدات السياحة جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث حققت حملة «The Visit Denmark» لجذب السياحة إلى الدنمارك عوائد بلغت 16 دولاراً عن كل دولار تم إنفاقه، في حين حققت حملة «Tourism Ireland»، إيرادات بلغت 10٪ على إعلانات التلفزيون والإنترنت.

وعلى الجانب الآخر، فإن الدول الصغيرة ليست لديها سوى خيارات قليلة إذا رغبت في الحفاظ على اقتصادها، فبدل مثل سيشل يحصل على 21٪ من الناتج الإجمالي المحلي من السياحة، بينما يأتي 14٪ من الناتج الإجمالي المحلي في مالطا من السياحة، وموريشيوس 11٪، وبربادوس 11٪، إذ تعتمد على الزوار الأجانب بشكل خاص، في حين يأتي أكثر من 10٪ من الناتج الإجمالي المحلي في الرأس الأخضر وكرواتيا وكامبوديا من السياحة.

وتستهدف العديد من الحملات الإعلانية الأثرياء من أماكن

مثل الولايات المتحدة والمانيا، إلا أن متوسط ما ينفقه الفرد الأمريكي في الخارج لا يماثل ما ينفقه المواطنون في الدول المتقدمة الأخرى، فالأشخاص في لوكمسبورغ على سبيل المثال ينفقون نحو 7000 دولار خارج البلاد، بينما ينفق سكان ستغافورة في المتوسط نحو أكثر من 4000 دولار سنوياً على السفر والسياحة، وهو أكثر بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 450 دولاراً، بينما تأتي النزوح والكويت وقطر وهونغ كونغ أيضاً في المراكز الأولى في حجم إنفاق الفرد على السفر في الخارج.

وبدأت الحكومات تعاد الإنفاق على السفر والسياحة مرة أخرى منذ بدء الركود العالمي عام 2008، لكن الحكومات صارت أكثر حذراً في أوجه إنفاق المال.

وزادت المنافسة بين الحكومات في ظل وجود العديد من وجهات السفر الساحرة مثل منتجعات البحر الكاريبي وماليزيا، لذلك تمثل الحملات الدعائية لجذب السياحة ضرورة اقتصادية.